وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الانبار / كلية الزراعة

محاضرات في الديمقراطية

إعداد
د. محمد كريم شاكر

١٤٣٥هـ ٢٠١٥م

الفصل الأول
المبحث الأول
الديمقراطية

أولاً: أصل الديمقراطية

الديمقراطية مصطلح يوناني الأصل ومعناه حكم الشعب. والديمقراطية المثالية هي ما يسمى بالديمقراطية المباشرة التي يقال أنها كانت تمارس في أثينا، أول دولة ديمقراطية نشأت في القرن الخامس قبل الميلاد. وأطلق عليها المباشرة، لأن (الشعب) كان يجتمع في العام أربعين مرة ليناقش كل القضايا السياسية المهمة مناقشة مباشرة ويصدر فيها قراراته. لأن الذين أسسوا النظام الديمقراطي كانوا فئة قليلة من الناس هم الذين قرروا من الذي يستحق أن يدخل في نطاق الشعب الحاكم، ومن الذي لا يستحق. فاستثنوا النساء، والرقيق، وكل من كان من أصل غير أثيني مهما طال مكثه فيها، وعليه فلم يكن الذين لهم حق المشاركة السياسية إلا نسبة ضئيلة من المواطنين. وكان يكفي لاعتبار الاجتماع منعقداً أن يحضره ستة آلاف مما يقدر بستة وثلاثين الف عضو، أي أن القرارات المتخذة فيه لم تكن قرارات تلك الفئة كلها التي أعطيت حق الحكم. وكانت مدة الاجتماع لا تتجاوز عشر ساعات، فلم يكن بإمكان الناس جميعاً أن يشاركوا في المداولات، وإنما كان الذي يستأثر بالكلام بعض قادتهم، وكانت البقية تابعة لهم.

لما بعثت الديمقراطية مرة ثانية في القرن الثامن عشر في أوربا كان من المتعذر أن تكون ديمقراطية مثل ديمقراطية أثينا بسبب الازدياد الكبير في عدد السكان، وصعوبة اجتماعهم. ولكن بدلاً من أن يقال إن الديمقراطية بمعنى حكم الشعب غير ممكنة الآن، واقترح أن تكون الديمقراطية الحديثة ديمقراطية غير مباشرة، أو ديمقراطية تمثيلية، أي ديمقراطية يختار فيها الشعب فئة قليلة منه تكون ممثلة له وحاكمة باسمه.

ثانياً: مفهوم الديمقراطية

كثيراً ما يحصل الخلط بين الديمقراطية والحريات العامة. فالديمقراطية أحد الحقوق المتفرعة من الحقوق السياسية التي يتمتع بها الشخص وتعني (حكم الشعب) وحدد الإعلان العالمي لحقوق الانسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أنه لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده ويكون إما مباشرة و إما بواسطة ممثلين يختارون اختيارا حرا من بين المرشحين لهذه المهمة.

وإذا نظرنا للديمقراطية من الناحية القانونية الدقيقة نجدها تعني مشاركة الفرد في إدارة مؤسسات الدولة. هذه المشاركة تكون بأحد أسلوبين : الأول أن يشارك الفرد على نحو مباشر

في إدارة الدولة عن طريق ترشيحه لتسلم المسؤولية والمشاركة الفعالة في قيادة الدولة من خلال مؤسسة محددة. إذ يرشح الشخص نفسه لتولي منصب معين في الدولة. وإذا ما نال ثقة المجتمع فإن المجتمع سيختاره لهذه المهمة. فتكون المشاركة الوطنية في تحمل المسؤولية بشكلها الوطني المباشر. أما الأسلوب الثاني، فهي المشاركة غير المباشرة في تحمل المسؤولية في إدارة الدولة عبر مؤسسة من مؤسساتها. إذ لا يجد الشخص الكفاية في نفسه أو أنه يجدها ولكنه لا يرغب بتحمل المسؤولية لأسباب معينة فيختار من يجده مؤهلا لقيادة أو المشاركة في تحمل المسؤولية بدلا عنه.ففي هذه الحالة تلقي عليه المسؤولية الوطنية عبء حسن الاختيار بأن يختار من هو جدير بتحمل المسؤولية والتعبير عنه على نحو سليم.

ومن هذا المنطق فالديمقراطية تعني المشاركة في القيادة أو في صنع القرار بشكل مباشر عندما يرشح الشخص نفسه لتولي المسؤولية ويختار من قبل غيره أو أن يختار غيره لتولي المسؤولية.وفي الحالتين فإن الشخص يكون قد مارس من خلال الديمقراطية إدارة الدولة وقيادتها على نحو مباشر أو غير مباشر.

وطبقت الديمقراطية في المجتمع الأوروبي، ولم تطبق بشكلها الحالي إلا بعد صراع مرير مع الأنظمة الدكتاتورية. وترتبط بحقوق الإنسان لأنها تقوم أساساً على أن المواطن اختار من يراه مؤهلا لأن يحكم الدولة. وعلى الرغم من التطور الذي يشهده المجتمع الغربي في مجال تطور الديمقراطية وجذورها العميقة في التجربة الأوربية لا يزال الفساد السياسي والدعاية المضللة التي تستهوي الناخبين وتدفعهم لاختيار من هو غير مؤهل، واستغلال حاجات المواطنين، واستخدام السلطة لأغراض المنفعة الشخصية والتمايز الاجتماعي واحدة من أكبر المشكلات التي تنخر في جسم المجتمع البشري في كل مكان مع تمايز الأنظمة السياسية في هذا المجال.

فالوطنية ومن ثم الديمقراطية عملية تربية مجتمعية تبدأ من المنزل والمدرسة والجامعة والمسجد والكنيسة والشارع والمؤسسات الوسطية، وإذا لم تمارس الديمقراطية في هذه المؤسسات يكون صندوق الانتخابات عملية خادعة ومضللة، تجيء بمن له قدره على حشد الجماهير غير الواعية. فالطرح الذي يختزل الديمقراطية في صندوق الانتخابات، هو طرح خاطئ ومضلل، فهي تعني وجود دولة مؤسسات، وتعني التربية والتنشئة السياسية وتنمية الوعي وتفعيلة وتعميقه، وتعني إعلاماً تنويرياً وتعليمياً يخاطب العقل، وتعني احترام اختيارات الفرد من الطفولة، وتعني أن يكون الفرد حارساً يقظاً يدافع عن مكتسباته ولا يفرط فيها ابداً، وتعني أيضاً الفصل الحقيقي بين السلطات، وسيادة القانون، ومباشرة الفرد لحقوقه السياسية دون تفريط، كما تعني ممارسة حق الانتخابات والاختيار في المؤسسات الوسيطة.

والديمقراطية تعني حق الشخص في أن يرشح نفسه ليكون قائدا أو أن يختار قائده. وهذا الحق قد يكون عاماً كاختيار رئيس الدولة أو خاصاً كاختيار رئيس منظمة أو جمعية أو مسؤول

إداري في مؤسسة. وإذا كانت الديمقراطية، نهجاً سياسياً وإدارياً ناجحاً لاختيار الكفء، فإنها لا تصلح لأن تكون لكل مرافق الحياة. فالديمقراطية لا تصلح لاختيار المنصب الذي يتطلب الكفاءة العلمية، كرئيس للمجمع العلمي أو الأكاديمي أو الفقيه في الدين، لأن مثل هذه المناصب تتطلب الكفاءة العلمية طبقاً للشهادات والنتاج العلمي طبقاً لما تحدده القوانين. فالديمقراطية وإن كانت ضرورية في جميع مناحي الحياة في المجتمع، إلا أنها أساسية في اختيار السلطة التشريعية ورئاسة الدولة. وهي ضرورية في التربية والتعليم.